

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

إدارة السلم والأمن
قسم إدارة النزاعات

التقرير عن بعثة فريق الخبراء المتعدد الاختصاصات
ليبيريا، 9-20 فبراير 2009

-

جدول المحتويات

2	شكر
4	مقدمة
6	المنهجية
7	تقييم الاحتياجات
7	قطاع الأمن
14	الحكم وسيادة القانون
19	السلطة القضائية
23	مسائل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية
25	الزراعة
28	تربية المواشي
30	الصحة
33	قطاع التعليم
36	توظيف الشباب
39	نتائج وتوصيات عامة
42	مرفقات
42	دراسة قطرية
46	قائمة الاجتماعات

شكر:

إن الفريق المتعدد الاختصاصات الذي تشرفنا بقيادته إلى سيراليون وليبيريا، في الفترة من 2 إلى 22 فبراير 2009، يود، عند تقديمه لهذا التقرير، أن يعرب بادئ ذي بدء عن بالغ تقديره لما أولته لنا مؤسستنا القارية من الثقة عندما طلبت منا السفر إلى هذين البلدين المنكوبين بالحرب بهدف تقييم احتياجاتهما واقتراح إجراءات ملموسة يمكن للاتحاد الإفريقي بموجبها دعم جهودهما في مجال كل من إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاعات والتنمية.

وإن أمكن إنجاز العمل دون عائق، ضمن الفترة المحددة لنا، بالرغم ما تميز به من الصعوبة والتعقيد، فالفضل في ذلك يعود إلى الرؤية والانفتاح والتصميم التي أبدتها قيادتا البلدين اللتان لم تبخلا على البعثة قط – طوال إقامتهما في الإقليم الفرعي- بدعمهما الملموس بالرغم ما اكتنفه من السرية. وقد تأثرنا تأثرا خاصا بما لقيناه من التكريم من خلال استقبالهم لنا وتقاسمهم معنا لرؤيتهم وتحليلاتهم الرشيدة التي لا يمكن المبالغة في تقدير وجاهتها. مرة أخرى، فليتفضلوا مشكورين بقبول امتناننا القلبي.

كما أن شكرنا يتوجه إلى أعضاء الحكومة في البلدين ومعاونيهم على جميع المستويات. هؤلاء الذين كرسوا وقتهم ومعرفتهم المهنية لتزويد الفريق بجميع المعلومات والوثائق التي طلبها. والشكر موصول إلى أعضاء منظمات المجتمع المدني، أعضاء أحزاب المعارضة السياسية وممثلي المجتمع الدولي الذين وجدت لديهم البعثة مساعدة قيمة بفضل الآراء المفتوحة والصادقة التي تستند إلى مراقبتهم الدقيقة للمشهد المحلي. وعليه، نود أن نؤكد لهم أن استنتاجات البعثة ستعكس بإخلاص آراءهم وإرشاداتهم. فليكونوا جميعا مشكورين على مساهماتهم البناءة.

في الختام، يود رئيس الفريق أيضا أن يسجل تقديره الخاص للنهج المهني والجهد اللذين أبداهما الفريق ككل. فقد لعب التزامهم القوي دورا مركزيا في نجاح البعثة.

وللفريق أمل صادق في أن تحظى جهود أعضائه بما يليق بها من المتابعة الملموسة والقوية إذا أرادت مؤسستنا المحافظة على مصداقيتها وسمعتها في الإقليم الفرعي. في هذا الصدد، يجوز أن تنظر مفوضية الاتحاد الإفريقي في إمكانية إنشاء آلية مختصة لضمان رصد وتنفيذ التوصيات المقدمة بالتعاون مع حكومتي ليبيريا وسيراليون، والإيكواس واتحاد نهر مانو. ينبغي تعزيز مكتب اتصال الاتحاد الإفريقي في ليبيريا، من ناحيتي قدرات الموارد البشرية والتجهيزات، وذلك للإشراف على تنفيذ البرامج المتعلقة بإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاعات والتنمية في كلا البلدين.

أولا- مقدمة:

- 1- في 2003، خرجت ليبيريا من حرب أهلية دامت 14 سنة وأسفرت عن وفاة ما يزيد على 200 ألف شخص، ودمرت الاقتصاد والبيئة الهشين، وسببت في تشرد أكثر من مليون شخص كنازحين داخليا وأكثر من 800 ألف كلاجئين في مختلف أنحاء العالم. كما أدت الحرب إلى انهيار كامل للدولة والمجتمع. وبعد سنين طويلة من الصراع، وقع أصحاب المصلحة في النزاع اتفاقية سلام شامل في 18 أغسطس 2003 في غانا. وقد غير توقيع هذا الاتفاقية المشهد السياسي للبلد وهيئت بيئة مواتية لانتخابات 2005 التي جاءت بحكومة الرئيسة إلين جونسون سيرليف إلى الحكم.
- 2- خاضت حكومة ليبيريا عملية معقدة وحساسة سياسيا تتمثل في إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع وبناء السلام. ومنذ توليها الحكم، بذلت الإدارة الجديدة جهودا تصب في التصدي للإرث الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والأمني الضخم الذي خلفته 14 سنة من الحرب. شرعت الحكومة في إصلاحات للقطاع الأمني لتمكين هندسة البلد الأمنية من تلبي احتياجات البلد على وجه ملائم. على سبيل المثال، تم تشكيل جيش جديد ونشر ما يزيد على 3 آلاف ضابط شرطة لتوفير الأمن في جميع أنحاء البلد. كما أنشأت الحكومة أجهزة متخصصة لمعالجة مسائل محددة، مثل لجنة الحكم ولجنة الحقيقة والمصالحة واللجنة الليبيرية لمكافحة الفساد. وهي تخطط لإنشاء لجنة معنية بإصلاح القانون ولجنة معنية بالإصلاح الزراعي.
- 3- في إطار مجمل العمليات المتعلقة بإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع وحفظ السلام، اعتمدت الحكومة إستراتيجية للحد من الفقر تغطي المجالات المتصلة والمرتبطة بعضها ببعض، تحديدا، الأمن والحكم وحكم القانون والانتعاش الاقتصادي والبنية التحتية والخدمات الأساسية.
- 4- بالرغم من هذه الجهود الحميدة، يظل التصدي لإرث حرب دامت 14 سنة يشكل تحديا رئيسيا. يتميز الوضع في البلد بتفشي الفقر وتزايد أعمال السطو المسلح وغيرها من أنواع الجرائم، ونقص في المرافق الصحية والتعليمية وتقلص الاقتصاد وارتفاع نسبة بطالة الشباب وانعدام الهياكل الأساسية، لاسيما الطرق.
- 5- تظل الجهات الفاعلة الخارجية تلعب دورا هاما في التصدي لهذه التحديات غير أن المساعدة التي يقدمها المانحون قد تتخفف على مر الزمن. وعليه، فثمة انشغال إزاء الاستدامة بعد انخفاض المساعدة التي يقدمها المانحون للبلد. وبالرغم من أن الفاعلين الخارجيين يظلون يلعبون دورا في عمليات إعادة الإعمار لمرحلة ما بعد النزاع وبناء السلام في ليبيريا، ينبغي بذل الجهود للتأكد من أن البلد يتحمل مسؤولية النهضة الوطنية. وللاتحاد الإفريقي دور حاسم في هذا الصدد.
- 6- وعيا منه بالصعوبات والتحديات المتزايدة التي تواجه البلد والحاجة إلى التأكد من أنه لا يعود مجددا إلى العنف المسلح، بعث الاتحاد الإفريقي بفريق خبراء متخصصات إلى ليبيريا من 8 إلى 20 فبراير 2009 مع تفويض يقضي بإجراء

تقييم الوضع في فترة ما بعد النزاع في البلد وتقديم توصيات محددة حول طبيعة المساعدة التي يمكن أن يوفرها الاتحاد الإفريقي والدول الأعضاء فيه للبلد في إطار إعادة الإعمار لمرحلة ما بعد النزاع والتنمية.

7- بالإضافة إلى ما لدى المؤسسة من خبرة داخلية متمثلة في كبار الموظفين في إدارات المقر ذات الصلة، كان فريق الاتحاد الإفريقي مؤلفا من الإيكواس والنيباد والبنك الإفريقي للتنمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، إلى جانب ممثلين من البلدان المعنية مثل نيجيريا وغانا اللذين يعرف الجميع مشاركتها الحازمة ومساهمتهما الهامة. وقد تم استكمال الفريق في الميدان بضم السفير نومو جاكيتي، ممثل مكتب اتصال الاتحاد الإفريقي في منروفيا المسؤول عن سيراليون وليبيريا. كان الفريق الرفيع المستوى تحت قيادة السفير د. عطا الله حمد بشير، الأمين التنفيذي السابق للهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (الإيجاد)، مع السيد بيترز ألبرت آلان، المدير السابق لمكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإفريقيا الذي يوجد مقره في جنيف، كنائب رئيس للفريق.

المنهجية:

8- لغرض التقييم، انقسم الفريق إلى مجموعات بناءً على مختلف المجالات الخاصة بالمسائل المبينة في الاختصاصات المسند إليه، تحديداً، الأمن، الحكم وسيادة القانون، السلطة القضائية والمسائل الاجتماعية والاقتصادية. وقد غطت المجموعة المعنية بالشؤون الاجتماعية والاقتصادية مسائل مثل بطالة الشباب والصحة والتعليم وإنتاج المواشي وخدمات الإشراف الزراعي. وباعتبار نوع الجنس والمجتمع المدني مسألتين شاملتين، كان من المتوقع أن يندرجا في جدول أعمال جميع المجموعات الفردية ويحظيان بما يليق بهما من العناية الخاصة، وتم بذل جهد واع للتأكد من أن عضو الفريق الأكثر إلحاحاً بمسائل نوع الجنس يقوم باستشارة المجموعات المحددة المتعاملة مع هذه المسألة في البلد.

9- وفقاً لنهجهم في تناول المشكلة، عقد فريق الخبراء المتعدد الاختصاصات مناقشات مكثفة مع شريحة عريضة من المجتمع الليبيري تتحدر من خلفيات مهنية واجتماعية وسياسية متنوعة. كما أجرى مشاورات مع كبار مسؤولي الدولة بمن فيهم الرئيسة ونائب الرئيس وأعضاء الحكومة والبرلمان ورجال القضاء، ورؤساء اللجان الوطنية الرئيسية مثل لجنة الحكم، لجنة مكافحة الفساد وأحزاب المعارضة وغيرهم.

10- ومن بين أصحاب المصلحة الذين استشارهم الفريق أيضاً خلال تقييمه كل من بعثة الإيكواس في ليبيريا وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا والممثلون المحليون لمجلس الأمن للأمم المتحدة وغيرهم من الممثلين المحليين لمنظمات مجتمع المانحين والمجتمع المدني (.

وأخيراً، استعمل الفريق استعمالا مكثفاً كل ما توفر لديه من أدبيات وتقارير حول الوضع في ليبيريا في فترة زيارته. ومن ذلك التقارير السنوية، ورقة إستراتيجية الحد من الفقر وتقارير المانحين وغير ذلك.

11- ينقسم هذا التقرير إلى أربعة أجزاء بما فيها المقدمة؛ تقييم الاحتياجات، ويشمل التقارير المحددة عن القطاع الأمني؛ الحكم وسيادة القانون؛ القضاء؛ المسائل الاجتماعية والاقتصادية؛ ثم الختام العام والملحقات. ويتضمن كل تقرير من التقارير المحددة نظرة عامة، نتائج رئيسية، ملاحظات وختام، وكذلك توصيات تنقسم إلى قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى للتنفيذ، سواء من قبل مفوضية الاتحاد الإفريقي أو من قبل الدول الأعضاء أو من قبل أصحاب المصلحة الآخرين.

ثانيا- تقييم الاحتياجات:

ألف- القطاع الأمني:

أ) نظرة عامة:

12- ظل الوضع الأمني الإجمالي في ليبيريا مستقرا نسبيا، غير أنه لم يزل على غاية من الهشاشة نظرا لضعف المؤسسات الأمنية الوطنية. نعم، فتحقيق حالة أمن مستقرة في هذا البلد الذي دمرته الحرب مرهون بكل من مستوى المخاطر الأمنية والقدرات الوطنية على التعاطي مع الآثار الممكنة. لا يزال ثمة نقش مستمر لحوادث متعلقة بالأمن والنظام، بما فيها أعمال السطو المسلح، العنف الجماعي، الاغتصاب الجنسي وهجمات على ضباط من الشرطة الوطنية الليبيرية يزاوون مهامهم. والتوترات بين الجماعات العرقية أو الإقليمية مرتبطة أحيانا بالصراعات حول الوصول إلى الموارد. في هذا الصدد، تظل كثرة العاطلين عن العمل وبطالة الشباب تشكّلان تحديا خاصا، حيث يمثل الشباب مجموعة غير مستقرة يتسنى لكل من يسعى إلى زعزعة الاستقرار أن يتلاعب بها. وعجز قدرات السلطات الوطنية عن السيطرة على الحدود البحرية والبرية يدع البلد عرضة لشبكات الجرائم المنظمة الدولية.

13- إن الوضع على طول الحدود الليبيرية، بالرغم مما يشهده من هدوء نسبي، يظل التنبؤ بمستقبله أمرا مستحيلا. فالانقلاب العسكري الذي أعقب وفاة الرئيس الغيني لانسانا كونتي في ديسمبر 2008 ساهم إلى حد كبير في الغموض الذي يكتنف بالبيئة الأمنية في ليبيريا، وذلك نظرا للعلاقات العريضة العابرة للحدود وصلات القرابة العرقية التي تربط بين شعبي البلدين والتي لعبت دورا هاما خلال الحرب الأهلية الليبيرية. على نفس المنوال، فالتأجيل المستمر للانتخابات في كوت ديفوار وما يصحبه من قلة التقدم في عملية نزع السلاح في هذا البلد، بما في ذلك تفكيك الميليشيات في غرب البلاد، زاد هو الآخر الوضع الهش في الإقليم خطورة. ونتيجة لتزايد التقارير غير المثبتة في وسائل الإعلام الليبيرية حول الجماعات المسلحة التي تعبر الحدود من كوت ديفوار وغينيا، مسببة انشغالا للأجهزة الأمنية الليبيرية وقلقا للجمهور، خلص فريق مشترك يضم عناصر من عمليات الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى

- نتيجة مفادها أن ما يتراوح بين 1500 وألفين من المقاتلين الليبيريين السابقين يتواجدون في كوت ديفوار بالقرب من الحدود الليبيرية وينبغي مراقبتهم عن كثب.
- 14- منذ توليها الحكم في 2006، أدرجت إدارة السيد إلين جونسون سيرليف الجديدة مسألة الأمن ضمن قائمة الاهتمامات الرئيسية الأربعة إلى جانب الانتعاش الاقتصادي، سيادة القانون والبنية التحتية، والخدمات الأساسية. وقد خاضت الحكومة عملية إصلاح هامة للقطاع الأمني مع التوجه نحو التأهيل المهني والترشيد للأجهزة التي تكون العمود الفقري للهيكل الأمني الوطني. لقد ورثت الإدارة الجديدة قطاعا أمنيا ضخما، غير محترف، سيئ التدريب ومنقسم إلى فصائل. إضافة إلى ذلك، فقد تضررت بسوء الحكم في القطاع الأمني. وبفضل دعم من الفاعلين الخارجيين، شكلت الحكومة جيشا جديدا ووفرت التدريب لـ 3500 عناصر من الشرطة تم نشرها في جميع أنحاء البلد.
- 15- في إطار ترشيد العملية، تخطط الحكومة لإلغاء القوانين التي أنشئت بموجبها الأجهزة الأمنية، مثل **جهاز إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات** والمكتب الوطني للتحقيقات، ونقل مهامهما ومسئولياتها إلى الشرطة الوطنية الليبيرية.
- 16- تتزايد أعمال السطو المسلحة لكن الوضع الإجمالي يظل هادئا. ويعتمد البلد إلى حد كبير على بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وثمة مخاوف من أن انسحابها قد يؤدي إلى إحداث فراغ أمني في البلد. ولتفادي هذا الوضع، تقوم الحكومة وشركاؤها حاليا بصياغة خطة تنفيذ أمنية على نطاق القطاع. وستكون هذه الخطة تحت قيادة وملكة ليبيريا.
- 17- على الصعيد الإقليمي، تشكل النزاعات بين الدول والجرائم العابرة للحدود وانتشار الأسلحة الصغيرة موضع انشغال كبير للبلد.
- 18- لعب الاتحاد الإفريقي دورا حاسما في الجهود التي أدت إلى توقيع اتفاقية أكرام للسلام في 2003. ولتعزيز دوره في البلد، عين الاتحاد الإفريقي سفيرا كمبعوث خاص له وفتح مكتب اتصال في منروفيا.

(ب) النتائج الرئيسية:

- 19- بدعم من الجهات الفاعلة الخارجية مثل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، دربت الحكومة 3500 ضابط شرطة، تشكل الإناث منهم 13%. وتشير الدلائل إلى أن 3500 فرد لا يكفي لضمان استقرار الوضع الأمني في البلد حيث أنهم لم يتلقوا تدريباً وأسلحة ملائمة وليسوا مزودين بمعدات مكافحة الشغب المناسبة للتصدي لأعمال السطو وتنفيذ بقية المهام الأمنية الداخلية.
- 20- يتألف الجيش الجديد من 2057 عنصرا، منهم 3,5% من الإناث. وقد جرت عملية التدريب تحت قيادة الحكومة الليبيرية التي تعاقدت مع شركة الأمن الخاصة لتدريب الجيش. كما أن بلدانا أخرى مثل نيجيريا، غانا، غينيا، جمهورية الصين الشعبية، بنين، سيراليون، بريطانيا ورواندا قدمت دعما لهذه العملية في مجالات بناء القدرة للضباط وصغار الضباط

- والمجندين. ولا يمتلك الجيش الليبيري حالياً قوة برية ولا بحرية إلا أن الخطط جارية لإنشاء حرس سواحل بغية إجراء دوريات في المياه الإقليمية للبلد.
- 21- بالرغم من أن مكتب الهجرة والتجنيس استفاد من عملية إصلاح القطاع الأمني، إلا أن عمله يصطدم بعدد من المشاكل. فالمكتب يضم 3500 من العاملين ويخطط لتسريح 1170 منهم. ويحتاج إلى دعم لإعادة صياغة "قانون الأجانب والجنسية" الذي أصبح عتيقاً. وعلى غرار مكتب الهجرة والتجنيس، تعاني هيئة إنفاذ قانون مكافحة المخدرات من مشاكل من ناحية التجهيزات والبنية التحتية. إنه يوظف 210 أفراد، 22 منهم من الإناث. كما أن أفرادها يفتقرون إلى تدريب غير أن الهيئة مهددة ببرنامج إصلاح القطاع الأمني. وتمشياً مع ذلك، من المقرر نقل مهام الهيئة إلى الشرطة الوطنية الليبيرية. أما مصلحة الإطفاء فتواجه مشاكل من ناحية التجهيزات والبنية التحتية كما يدل على ذلك وجود سيارتي إطفاء جاهزتين فقط يبدو واضحاً أنهما لا تفيان باحتياجات منروفا، ناهيك عن احتياجات البلد كله. وثمة ما يقرب من 445 ضابطاً، 175 منهم من الإناث وثلاث أرباع منهم غير مدربين.
- 22- يشكل مكتب التأهيل/التصحيح هيئة إدارة السجون في البلد. ولم يستفد من عملية إعادة الهيكلة الجارية في إطار برنامج إصلاح القطاع الأمني. غير أنه تلقى الدعم من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا والبرنامج العالمي للأغذية. ويتكون من 210 فرداً 33% من الإناث. يدير المكتب 13 سجناً يقع في 12 من الدوائر السياسية الفرعية الـ 15 للبلد. إن السجون غاصة إلى حد أن السجن المركزي المبني لـ 300 سجين يأوي الآن 900 سجين.
- 23- يقع مكتب الضرائب والمكوس تحت إشراف وزارة المالية. وعلى غرار بقية الوكالات، تضرر مبناه تضرراً شديداً من جراء الحرب وليس لديه ما يكفي من الموظفين والتجهيزات. وقد جلبت إيرادات في السنوات الثلاث الماضية تمكّنها من المساهمة بشكل هائل في عملية إعادة الإعمار لمرحلة ما بعد الحرب في البلد. على سبيل المثال، فقد حقق 54% من إيرادات الحكومة. ويوظف 298 عاملاً من بينهم نساء.

(ج) ملاحظات واستنتاجات:

- 24- تحسن الوضع الأمني في البلد لكنه يظل يعتمد على بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. ويُعتبر تدريب الجيش الجديد والشرطة خطوة هامة في الاتجاه الصحيح، لكن أجهزة أخرى ضمن الهيكل الوطني الأمني تفتقر إلى عناية مماثلة لكن تكون عملية إصلاح القطاع الأمني شاملة. على سبيل المثال، إن الأجهزة المسؤولة عن أمن وإدارة الحدود تحتاج إلى تجهيزات وبنية تحتية ملائمة لتعيين عناصر على حدود البلد السهلة الاختراق. ولا يمكن المبالغة في تأكيد الحاجة إلى إنشاء حرس سواحل لأن بإمكانها أن تدر إيرادات لتنمية البلد.
- 25- في التقرير الأخير لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى مجلس الأمن، لفت الممثل الخاص المقيم للأمين العام انتباه الهيئة الموقرة إلى أنه بالرغم من أن الوضع

الأمني قد يبدو مستقرا فلم يتحسن الوضع تحسنا هاما منذ صدور تقريرهم في سبتمبر 2008: إن الانتخابات التي كانت منتظرة لمدة طويلة في كوت ديفوار لم تجر. بل وقع كذلك انقلاب عسكري في غينيا قد يشكل موضع انشغال بالغ إزاء استقرار وأمن الإقليم الفرعي بكامله، هذا إذا افترضنا أن الحدود مع سيراليون، الجار الآخر لليبيريا، يظل هادئا.

26- وثمة تحد أكبر يلوح في أفق الجبهة الداخلية: صحيح أنه مع قوة حديثة مدربة وغير مسلحة لا تضم إلا 3500 عنصر، لا يمكن أن يُعتبر أن الشرطة الليبيرية بلغت مستوى الفعالية التشغيلية المستدامة وأنها قادرة، بالتالي، على ضمان الأمن والسلامة للجميع بشكل مستقل. وما يؤكد ذلك هو أنها لا تزال تحتاج إلى دعم من مستشاري شرطة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ووحدات الشرطة المشكلة ولو لمجرد القيام بدوريات روتينية. ويُستنتج من ذلك أن الأمم المتحدة ربما لم تقدر الوقت حق التقدير ومستوى الموارد الضروريين لمساعدة الشرطة الليبيرية قبل انسحاب البعثة. وثمة عنصر لا ينفصل عما تقدم، ألا وهو التحدي المتمثل في كيفية تغيير الصورة السيئة للشرطة الليبيرية وزيادة مصداقيتها لدى الناس.

27- كما هو مبين في إصدار يناير 2008 للاستراتيجية الأمنية الوطنية لجمهورية ليبيريا، ثمة تهديدات أمنية أخرى اليوم في ليبيريا تشمل ما يلي:

- عدم احترام سيادة القانون: يظل ذلك تهديدا رئيسيا لأمن ليبيريا البشري والاقتصادي.

- الفقر والبطالة: حيث أن حد النمو الاقتصادي يعزز قدرة البلد على الصمود أمام بقية التهديدات الأمنية الداخلية والخارجية، فكون ما يقرب من 85% من الشباب عاطلا عن العمل وأميا كما هو الحال اليوم يشكل قنبلة موقوتة لا يمكن تجاهلها.
- تسريح المقاتلين السابقين: تشكل مسألة المقاتلين السابقين خيارا صعبا يمكن أن يكون خطيرا من الناحية الأمنية. لا يمكن للمجتمع أن يسمح لنفسه بأن تظل جماعة كهذه عاطلة عن العمل لمدة أطول من اللازم.
- المقاتلون السابقون: بالرغم من أن عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة التأهيل والإدماج في 2004 أسفرت عن تسريح 103019 مقاتلا سابقا، يقال أن حوالي تسعة ألف مقاتل آخر لم يستفيدوا من شق البرنامج المتعلق بإعادة التأهيل والإدماج. ومن الممكن أن بعضهم سلك طريق كوت ديفوار حيث يقال إنهم يلوذون فرارا. ويشكلون تهديدا أمنيا داخليا وإقليميا مستمرا لبلدهم.
- يشكل الفساد تهديدا رئيسيا للأمن حيث أنه يؤثر على التنمية. بالرغم من أن الهيئة التشريعية اعتمدت قانونا لمكافحة الفساد أدى إلى إنشاء اللجنة الليبيرية لمكافحة الفساد، إلا أنها لم تدخل بعد طور التشغيل الكامل ولا تزال ثمة قوانين تشريعية داعمة رئيسية تحتاج إلى التنفيذ، بما في ذلك مدونة السلوك للخدمة العامة.

- واستمرار تأخر الهيئة التشريعية في اعتماد مشروع قانون لجنة الأراضي الذي يُنتظر أن يتصدى للنزاعات حول ملكية الأراضي يشكل موضع انشغال آخر نظرا للطبيعة المثيرة للخلاف لمعظم النزاعات المتعلقة بالأراضي التي أدى كثير منها إلى مواجهات عنيفة بين الفرقاء والجماعات المتعارضة.

28- تواصل الحكومة، بدعم من الأمم المتحدة، تنفيذ خطة العمل الوطني حول العنف القائم على نوع الجنس. وقد قدمت ليبيريا تقريرها الأول عن الاتفاقية المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. في هذه الأثناء، تم إحراز تقدم هام فيما يتعلق بإدماج نوع الجنس في القطاع الأمني، لاسيما في صفوف الشرطة الوطنية النيجيرية ومكتب الهجرة والتجنيس.

(د) التوصيات:

(1) على المدى القريب:

- يساعد الاتحاد الإفريقي والدول الأعضاء على تنمية القوى العاملة في القطاع الأمني الليبيري.
- يقوم الاتحاد الإفريقي بحشد التأييد لتوفير منح تدريبية للمواطنين الليبيريين في المؤسسات ذات الصلة في بقية الدول الأعضاء.
- يقوم الاتحاد الإفريقي بحشد التأييد لوضع مركبات إدارية/تشغيلية، وكذلك محركات تحت تصرف البلد.
- توفير تجهيزات مكتبية (لاسيما أجهزة الكمبيوتر) ومعدات الموديم للاتصالات.
- توفير موارد قدرها مليون و521 ألف دولار أمريكي لتمكين مكتب الهجرة والتجنيس من الشروع في عملية التسريح.
- توفير مرافق لعمليات نوع الجنس الموجودة داخل القطاع الأمني.
- تزويد الشرطة الوطنية الليبيرية بأسلحة نارية ومعدات أمنية داخلية لتمكينها من مكافحة أعمال السطو المسلحة وأعمال الشغب بفعالية.
- قيام الاتحاد الإفريقي بحشد التأييد لتوفير بواخر دوريات لعمليات مراقبة السواحل.
- قيام الاتحاد الإفريقي بحشد التأييد لتوفير بنية تحتية (خيام) للمراكز الحدودية.
- قيام الاتحاد الإفريقي بحشد التأييد لتوفير مختبرات الفحص الجنائي لمكتب الهجرة والتجنيس.

باء- الحكم وسيادة القانون:

(أ) نظرة عامة:

29- يُعتبر الحكم مسألة تحتل صدارة التحديات التي تواجه ليبيريا اليوم. فعلى مدى العقدين الأخيرين، تضرر تقريبا كل جانب من جوانب الحكم وتأثرت كل مؤسسة

في البلد بتحديات الحكم. وعلية، اتخذت الإدارة الجديدة إجراءات ترمي إلى تعزيز الثقافة الديمقراطية الجديدة والمؤسسات المناسبة التي ستساهم في ضمان الحكم الرشيد وسيادة القانون. ورسمت سياسات تشجع على إدماج الجميع وعلى الشفافية والمشاركة الجماعية الفعالة وتفويض الحكم إلى الشعب. ومستوى النظام السياسي للتعدد الحزبي في البلد مشجع وجدير بالإشادة. وإحدى مظاهر التزامه بثقافة الحكم الديمقراطي تتجلى في إنشاء لجنة الحكم التي أسند إليها مهمة مراجعة السياسات والقوانين والمؤسسات الحكومية ومعالجة المشاكل الهيكلية الهامة العديدة التي تساهم في الحكم السيئ.

30- إضافة إلى ذلك، أنشأت الحكومة اللجنة الليبيرية لمكافحة الفساد التي تتمتع بصلاحيات التحقيق وملاحقة المسؤولين المتورطين في أعمال الفساد. كما أنها عززت قدرة اللجنة الوطنية للانتخابات لدعم الانتخابات الوطنية الفرعية.

31- بالرغم من كل ذلك، تظل الحكومة تواجه تحديات خطيرة في مجال الحكم وسيادة القانون. على سبيل المثال، فبالرغم من وجود قانون حول الأراضي، لم تنشئ الحكومة لجنة معنية بالأراضي لمعالجة المسائل التي تكتنف استعمال وملكية الأراضي اللذين يمكن أن يشكل مصدر نزاعات عنيفة. من المقرر أن تجري الانتخابات الوطنية في 2011 لكن لم يتم إدخال أي تعديل على بعض أحكام دستور ليبيريا، مثل المادة 83 (ب) التي تدعو إلى أغلبية مطلقة لتقرير مصير جميع الانتخابات. وكذلك، قدمت اللجنة الوطنية للانتخابات (6) مشاريع قوانين إلى الهيئة التشريعية لاتخاذ إجراءات، بما فيها ضرورة تحديد عتبة جديدة لتعداد السكان. إلى حد الآن، لم يتم الإقرار بهذه المشاريع الهامة كقوانين. الشيء الذي ظل يعرقل عمل اللجنة. ومن شأن عدم اعتمادها أن يؤثر على مصداقية الانتخابات القادمة في 2011.

32- من شأن سنّ القوانين أن يسهل نظام حزبي تعددي تشاركي وتنافسي، الأمر الذي يُعتبر مطلباً لحفظ السلام وتعزيز المصالحة وبناء الأمن من خلال مبادئ حكم ديمقراطي متعمق.

(ب) النتائج الرئيسية:

33- إن أحد الجهود الحميدة التي بذلتها الحكومة الليبيرية يتمثل في الالتزام بعملية الحقيقة والمصالحة. وبالرغم من أن الحكومة الجديدة تُعتبر نتيجة لعملية سلام أكرأ وقانون لجنة الحقيقة والمصالحة الذي تلاها في 2005، فقد أبدت التزاماً بعملها وبالمساهمة في عملية بناء السلام. أنيط بلجنة الحقيقة والمصالحة مجالان برنامجيان من بين أمور أخرى: (1) المحفوظات والوثائق، (2) إصدار التقرير النهائي للجنة. أثارت جلسات الاستماع التي عقدتها اللجنة مناقشات واهتماماً لدى الجمهور وعملية صياغة التقرير جارية. وبالرغم من الجهود المبذولة حتى الآن، لا تزال اللجنة تواجه تحديات. على سبيل المثال، ليس لديها القدرة الكافية لتخزين بياناتها وتعاني من قيود مالية.

- 34- أنشئت لجنة لمكافحة الفساد مع هدف إجمالي يتمثل في إجراء تحقيق في قضايا الفساد ومحاكمتها، وكذلك تثقيف الجمهور على أضرار الفساد والفوائد المقترنة بالقضاء عليه.
- 35- يظل الفساد في ليبيريا التهديد رقم 1 للديمقراطية الهشة والناشئة وتستمر في إعاقة الحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية للبلد.
- 36- واصلت اللجنة الوطنية الانتخابية برنامجها التدريبي لصالح عاملها وكذلك لبقية أصحاب المصلحة، بمن فيهم الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. ونظمت برامج تدريبية دولية لبعض المسؤولين التنفيذيين والعاملين في اللجنة، وذلك في المغرب، سيراليون، بنين، توجو، بوركينا فاسو، غانا والولايات المتحدة.
- 37- قدمت لجنة أصحاب المصلحة التعاونية المشتركة الخاصة تقريرها الذي يغطي المشاورات مع القادة المحليين والوطنيين حول التحقق في حدود المدن والمقاطعات والعشائر والمناطق (المدن المختلطة)، وذلك بغية مواءمة حدود المدن لأغراض انتخابية.
- 38- وضعت الحكومة سياسة في مجال نوع الجنس وإستراتيجية تنفيذ، بما في ذلك إنشاء منتدى وطني لنوع الجنس لإرشادها وإرشاد أصحاب المصلحة الآخرين حول المبادرات المتعلقة بنوع الجنس. ومن شأن مثل هذه الجهود أن تساعد على تشجيع وتعزيز مشاركة المرأة في القيادة واتخاذ القرار، مشاركة ظلت متدنية المستوى مع 14% فقط من التمثيل في الهيئة التشريعية. وضعت الحكومة خطة عمل وطنية حول العنف القائم على نوع الجنس وأنشأت ضمن وزارة نوع الجنس والتنمية أمانة معنية بالعنف القائم على نوع الجنس. وفي 2005، اعتمدت ليبيريا قانونا حول الاغتصاب الجنسي ينص بوضوح على أن الاغتصاب الجنسي عمل إجرامي. كما تم اعتماد قانون الوراثة ليحكم توريث العقارات وإقرار حقوق الوراثة للأزواج من الزوجات القانونية والتقليدية معا. وبالرغم من بذل بعض الجهود لتشجيع مشاركة المجتمع المدني في الحكم فقد بقي إدماجه في المشاورات أمرا محدودا. كما أنها تحث على أن على الحكومة أن تقوم بالمزيد لتحقيق نقل السلطات السياسية والإدارية من المركز إلى طبقات المجتمع السفلى.
- 39- أنشئت لجنة حكومية أخذت تعمل في أربعة مجالات إصلاح واسعة، تحديدا، النظرة العامة، القطاع الخاص، إصلاح القطاع السياسي والقانوني والأمني. ومن خلال عملها أنشأت الحكومة لجنة مكافحة الفساد وأطلقت الإستراتيجية الأمنية الوطنية. لكن بالرغم من ذلك، تعاني من قيود مالية وتحتاج إلى دعم في هذا المجال. إضافة إلى ذلك، ينبغي القيام بالمزيد لضمان التصدي، على نحو ملائم، للمبادرات الإصلاحية المقدمة إلى الهيئة التشريعية وإقرارها كقوانين لتسهيل إقامة الحكم وسيادة القانون.
- 40- بخلاف ما كان عليه الحال في الماضي حينما كان يحكم البلد حزب واحد لأكثر من قرن، يوجد حاليا نظام تعدد حزبي. وللمرة الأولى في تاريخه، لا يمتلك الحزب الحاكم أغلبية في الهيئة التشريعية. ولضمان الحكم الديمقراطي، لا بد من تعزيز ثقافة التعددية السياسية.

ج- الملاحظات والاستنتاجات:

- 41- على ضوء ما تقدم، يبدو واضحاً أنه تم إحراز تقدم في ليبيريا فيما يتعلق بتعزيز الحكم الديمقراطي وسيادة القانون. لكن بالرغم من ذلك، لا تزال ثمة تحديات ضخمة لإعادة حكم ديمقراطي فعلي في جميع أنحاء البلد. ولا شك أنه إذا نجحت الجهود الرامية إلى تحقيق اللامركزية في الصلاحيات واتخاذ القرار وسلطة الحكومة فسيكون ثمة تحسن في تعزيز الحكم الرشيد في البلد. وسيساهم ذلك في زيادة الشفافية وتعزيز المساءلة، ومن ثم، في التقديم الفعال للخدمات ودفع الحكومة إلى التحرك نحو الحكم الديمقراطي والحد من الفقر.
- 42- تُعتبر مكافحة الفساد أمراً أساسياً في إعادة ثقة الجمهور في الحكومة وينبغي أن ينخرط المجتمع المدني في العملية ويشارك في المناقشات حول إصلاح القطاع العام وفي مجمل الحديث الوطني حول الحكم الرشيد وسيادة القانون.

د- التوصيات:

على المدى القريب:

- 43- حشد التأييد أو تقديم الدعم لإنشاء مركز توثيق للجنة الحقيقة والمصالحة والتأكد من أن العاملين يكسبون الخبرة الملائمة لإدارته.
- 44- فيما يتعلق بلجنة الحقيقة والمصالحة، ترى البعثة ضرورة تقديم دعم من طرف الاتحاد الإفريقي والدول الأعضاء في المجالات التالية:

- إعداد برنامج عمل مشترك بين الاتحاد الإفريقي وليبيريا لتنظيم وتعبئة الموارد الضرورية لتمكين اللجنة من تقديم تقريرها النهائي المقرر صدوره في يونيو 2009 إلى المؤتمر الوطني.
- حشد التأييد لتقديم خبرة فنية بغية توفير تدريب لعاملي لجنة مكافحة الفساد على التحقيقات المتعلقة بجرائم ذوي الياقات البيضاء.
- تشجيع الهيئة التشريعية على اعتماد مشاريع القوانين المقدمة إليها مثل مدونة سلوك موظفي الخدمة المدنية الليبيريين، قانون التشهير، مشروع قانون حرية الإعلام، ومشروع قانون جنايات الفساد لضمان الكفاءة والفعالية للجنة.
- تزويد اللجنة الوطنية للانتخابات بمعدات تكنولوجيا المعلومات لمساندة العملية الانتخابية، بما في ذلك الرصد والجدولة.
- يجوز أن يشجع الاتحاد الإفريقي وليبيريا على تنفيذ مبدأ تمثيل المرأة بنسبة 30%، وذلك من خلال القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي (المادة 4) حول المساواة بين الجنسين. كما يمكن أن يقدم البرلمان الإفريقي دعماً للبرلمان الليبيري في مجال تنفيذ مشروع قانون العدالة من خلال تقاسم أفضل الممارسات للدول الأعضاء.

المدى المتوسط:

- حشد التأييد لإنشاء مختبر خاص بالجرائم لصالح اللجنة الليبيرية لمكافحة الجرائم.
- تزويد اللجنة الوطنية للانتخابات بمعارف وتجارب في مهارات ترسيم الحدود.
- دعم جهود وكالات الأمم المتحدة لتنفيذ القرار 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن.
- تشجيع تحسين النوعية والنزاهة في قطاع وسائل الإعلام بحيث تلعب دورا حاسما في تعزيز المساءلة والشفافية وتقاسم المعلومات مع المواطنين في جميع أنحاء العالم.
- تشجيع الهيئة الانتخابية على اعتماد تشريعات هامة عديدة بغية تعزيز وصول الجمهور إلى المعلومات ودعم الإصلاح داخل قطاع الإعلام، بما في ذلك قانون حرية الإعلام ونظم البث الإذاعي وقانون هيئة الإذاعة العامة الوطنية.
- حشد التأييد للحصول على دعم مالي لصالح لجنة الحكم بغية تعزيز قدرتها على وضع سياسات لإصلاح الحكم في البلد.
- تشجيع الحكومة على التأكد من أن ليبيريا تنضم إلى الآلية الإفريقية للمراجعة المتبادلة للأقران.
- تشجيع علاقات عمل جيدة بين البرلمانيين والأحزاب السياسية.

جيم- السلطة القضائية:

أ) نظرة عامة:

- 45- إن الهيئة القضائية موكلة إلى المحكمة العليا والمحاكم الثانوية الأخرى التي يجوز أن تنشأها الهيئة التشريعية عند الاقتضاء. وتتألف المحكمة العليا من قاضي القضاة وأربعة قضاة مشاركين. تُصدر المحكمة قرارات نهائية فيما يتعلق بالمسائل الدستورية. وتوجد من بين القضاة الخمسة امرأتان. وثمة محاكم ثانوية أخرى تشمل التالية: المحاكم الدورية التي يرأسها قضاة دوريون، ومحاكم جزئية يرأسها قضاة صلح بالراتب وقاضيان مشاركان، ومحاكم صلح تحت رئاسة قضاة صلح. حاليا، لا يشغل قضاة محاكم الصلح. توجد كذلك محاكم تقليدية ومحاكم علمانية في المناطق الريفية.
- 46- يقوم النظام القانوني في البلد على "قانون العرف العام الإنجليزي الأمريكي" والقوانين التقليدية. وهذه لأخيرة مبنية على الممارسات التقليدية للشعوب الأصلية. بموجب القانون، يلزم أن يكون قضاة كل من المحكمة العليا والمحاكم الدورية من رجال القانون ويعينهم الرئيس بناء على مشورة وموافقة مجلس الشيوخ.
- 47- إن الهيئة القضائية مستقلة عن فرعي الحكومة الآخرين، أي الهيئة التشريعية والسلطة التنفيذية. يتمتع قضاة المحكمة العليا بفترة خدمة مضمونة وهم معينون على مدى الحياة لكن يمكن إزاحتهم لسوء السلوك، أو عند التقاعد في سن السبعين أو عند الاستقالة. خلال فترة ولاية هيئة المحكمة العليا الحالية، أصدر القضاة أحكاما ضد السلطة التنفيذية. يمنح القانون المالي للهيئة القضائية صلاحية التحكم في ميزانيتها لكن يجوز مراجعتها مثل بقية المؤسسات الحكومية في البلد. ويتضح مما تقدم أن الهيئة القضائية تتمتع باستقلالية كبيرة في البلد.

(ج) النتائج الرئيسية:

48- غرقت الهيئة القضائية في عدد من المشاكل في مجالات رئيسية أربعة: البنية التحتية، الموارد البشرية، التمويل والتدريب. وتظل رداءة نوعية البنية التحتية تحديا رئيسيا للهيئة القضائية. وعدد المحاكم في جميع أنحاء البلد محدود إلى حد أنه يتم النظر في القضايا على شرفات المنازل، في الأكواخ، وأحيانا تحت الأشجار. وبعض طوابق قصر العدالة الذي يضم المحكمة العليا والمحاكم الثانوية الأخرى تحتاج إلى الترميم. كما أن مدرسة لويس آرثور جرايمز للقانون تفتقر إلى التوسيع لتتمكن من التعامل مع عدد الطلاب المتزايد.

49- إن الوصول إلى العدالة أمر ميسر بفضل عدد القضاة في البلد. وقد أنشئت كذلك محكمة صلح في السجن المركزي بمنروفيا لتحقيق في القضايا. وقد تم التوصل إلى هذا القرار من أجل التصدي لتحديات فترات السجن الطويلة دون محاكمة. وفي البلد أكثر من 350 قاضي صلح، عشرة منهم فقط تلقوا تدريباً كرجال قانون. و90% تقريبا من المحامين مستقرون في منروفيا، وعليه يوجد خارج العاصمة محامون غير أكفاء. الشيء الذي يشكل تحديا حقيقيا لإقامة العدل في البلد.

50- في المناطق الريفية، لا تزال المحاكم التقليدية التي يرأسها الأعيان تلعب دورا حاسما في إقامة العدل. تُوجه عادة دعاوى الاستئناف من هذه المحاكم إلى وزارة الداخلية. غير أنه عندما لا تتوافق أحكامها مع الدستور يجوز للمحكمة القانونية أن تلغيها. هذا يعني أنها تابعة للمحاكم القانونية. في المناطق الحضرية، لاسيما في منروفيا، يوجد حكام قبليون ينظرون في القضايا المتعلقة بالخيانة الزوجية.

51- تظل مدرسة القانون تشكل المؤسسة الرئيسية لتخريج رجال القانون في البلد. وقد ازداد عدد الطلاب الملتحقين بالمدرسة ازديادا كبيرا. في السنة الماضية قبلت المدرسة 103 طلاب لكن المبنى لا يسع للطلاب والعاملين معا. في المدرسة 26 عاملا، بمن فيهم قاضي القضاة الحالي وقاض مشارك وقضاة غيرهما ممن اشتغلوا في مناصب عليا في وزارة العدل والهيئة القضائية. تحتاج المدرسة إلى كتب وتجهيزات في مجال تكنولوجيا المعلومات للطلاب والأساتذة معا. إن رواتب الأساتذة منخفضة وبعضهم يعملون متطوعين. كما أن مدرسة القانون بصدد إعادة إصدار جريدة القانون التي صدرت للمرة الأخيرة في 1986. بالإضافة إلى مدرسة القانون، تم إطلاق معهد دراسات قانونية في السنة الماضية. والمعهد يتطلب التطوير ويحتاج إلى دعم لوضع مقرراته. وهو أمر سيُتيح للقضاة وغيرهم من ممارسي القانون فرصة الاستفادة من التدريب المتواصل.

52- في النظام القانوني المعمول به في ليبيريا، توجد آليات داخلية للتعامل مع سوء تصرف القضاة والمحامين، فثمة

وثمة لجنة التظلم والأخلاقيات التي تتعامل

مع تصرف المحامين غير المهني. ذلك أن هناك اتهامات من طرف أناس عاديين حول ممارسات تتسم بالفساد وسوء التصرف من طرف القضاة والمحامين، وتوجد آليات للتعامل معها.

53- وأخيراً، تشكل وزارة العدل جزءاً لا يتجزأ من الهيئة القضائية لدورها في المقاضاة. والوزارة تواجه تحدياً يتمثل في عدم كفاءة المستشارين القانونيين. وإحدى الطرق التي تعاملت بها وزارة العدل مع هذا التحدي تتمثل في إنشاء فريق مقاضاة يتحول ينتقل من مقاطعة إلى مقاطعة لدعم أفرقة المقاضاة في المقاطعات لكن ذلك غير كاف ولا مستدام.

ج- الملاحظات والاستنتاجات:

54- خلفت الحرب التي دامت 14 سنة أثراً هائلة على الهيئة القضائية في ليبيريا. فقد فر من البلد عدد كبير من رجال القانون الأكفاء وتضررت البنية التحتية القضائية تضرراً شديداً ودُمرت الكتب المدرسية. لكن الجهود جارية لتحسين الوصول إلى العدالة وضمان سيادة القانون في جميع أنحاء البلد. وسيساهم إطلاق معهد الدراسات القانونية مساهمة كبيرة في إتاحة التدريب المستمر للقضاة وغيرهم من ممارسي القانون.

55- يظل معظم رجال القانون المدربين في البلد يقيمون في العاصمة منروفيا، مما يؤثر سلباً على إقامة العدل. وإذا لم تكبح الحكومة هذا الاتجاه فستستمر معاناة بقية البلد. تمتلك الهيئة القضائية القدرة الذاتية لمعالجة المشاكل لكنها تحتاج إلى دعم مالي للقيام بذلك.

د- التوصيات:

المدى القريب:

- حشد التأييد لإعادة بناء وترميم المحاكم الجزئية والمحاكم الدورية، بغية توفير دعم ومساعدة منسقين ومعرزين إلى المحاكم والادعاء للحد من حالات التأخر ولزيادة كفاءة المحاكم.
- دعم الجهود المبذولة لتوزيع النصوص القانونية، بما فيها نسخ من الدستور ومدونة قانون كل من الإجراءات المدنية والإجراءات الجنائية، على جميع المحاكم الجزئية والدورية.
- توفير الدعم لتدريب مزيد من رجال القانون بغية استيعاب النقص في مستشارين قانونيين أكفاء في البلد.
- حشد التأييد لاقتناء كتب مدرسية قانونية لمدرسة القانون بغية تلبية احتياجات عدد الطلاب المتزايد.

المدى المتوسط:

- حشد التأييد لدعم منظمات المجتمع المدني مالياً وفنياً في صياغة وتنفيذ برامج عدالة مجتمعية، خصوصاً في المناطق الريفية.
- حشد التأييد لتزويد المحاكم الجزئية والمحاكم الدورية بالموارد اللازمة لحفظ السجلات وإدارة القضايا، بما في ذلك آلات كتابة ولوازم مكتبية.

- تشجيع الحكومة الليبيرية على البدء في التصدي للفساد في النظام القضائي، وذلك برفع رواتب موظفي الهيئة القضائية في إطار سياق أوسع لإصلاح الخدمة المدنية.

المدى البعيد:

- تشجيع الحكومة على رفع معايير تأهيل قضاة الصلح بإجراء عملية اختيار جديدة قبل تقديم الطلبات إلى السلطة التنفيذية للتعيين.
- تقديم الدعم لصالح قضاة محاكم الصلح وقضاة المحاكم الجزئية والدورية والمسؤولين المشتغلين في ميدان القانون التقليدي الذي ترعاه الدولة، وذلك في مجالات مثل الإجراءات والولاية القضائية، تطبيق التشريعات، إدارة القضايا، الأخلاقيات وحساسية نوع الجنس.

د- التنمية الاجتماعية والاقتصادية:

أ) نظرة عامة:

- 56- تشكل الزراعة أهم قطاع في اقتصاد ليبيريا حيث مثلت 63,6% من الناتج المحلي الإجمالي في 2005. وتليها الخدمات والتصنيع مع 21,1% و 15,2% على التوالي. وقبل اندلاع الحرب الأهلية في 1989، كان البلد مصدرا هاما للحديد في العالم. وأهم الصادرات الأخرى هي ألماس والخشب والمطاط.
- 57- وينبغي أن نتذكر أن الحرب أخذت ضريبة ثقيلة من الأرواح، إلى جانب الأضرار التي لحقت بالقطاع الإنتاجي. وتشمل عواقب الحرب تضرر البنية التحتية المادية والاقتصادية، نزوح الأهالي، تآكل رأس المال البشري والاجتماعي، الإخلال بالتجارة، إتلاف القدرات المؤسسية، وتردي النسيج الاجتماعي. ونتيجة لذلك، انهار الاقتصاد الليبيري مع هبوط الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 90% بين 1987 و 1995. وكان معدل الدخل في 2005 يساوي ربع ما كان عليه في 1987. وتقلص الإنتاج الزراعي تقلصا حادا وأغلقت المناجم وتوقفت أنشطة الخشب وحقول المطاط أو تولت الفصائل المتحاربة أمر استغلالها.
- 58- ومنذ قيام الحكومة الجديدة عقب انتخابات 2005، أصبح التحدي الرئيسي للأمة يتمثل في وضع اقتصاد ليبيريا مجددا على مسار تنمية مستدامة من خلال الانتعاش وإعادة التوازنات الهيكلية. وفي هذا السياق أدخلت الحكومة إجراءات ترمي إلى إنعاش الاقتصاد من خلال إستراتيجية مؤقتة للحد من الفقر على مدى الفترة من يوليو 2006 إلى يونيو 2008 والإستراتيجية الأولى للحد من الفقر التي تغطي الفترة من 2008 إلى 2011.
- 59- كانت هذه التدابير تتمحور حول دعائم أربع: (1) توسيع السلم والأمن؛ (2) تنشيط الاقتصاد؛ (3) تعزيز الحكم وسيادة القانون؛ (4) إعادة تأهيل البنية التحتية وتقديم الخدمات الأساسية. في وقت لاحق، بلغ النمو الاقتصادي نسبة 5,3% في 2005، ثم ارتفع إلى 7,8% في 2006 و 9,5% في 2007. وارتفعت الميزانية ارتفاعا

هاما بسبب التحسن في تحصيل الإيرادات التي بلغت 185 مليون دولار في 2006 من 80 مليون دولار في 2006 ويتوقع أن تصل إلى 329,8 للسنة المالية 2011/2010. بالإضافة إلى ذلك، بالرغم من الانسحاب المبرمج لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، يُتوقع أن تظل مساهمات المانحين في ازدياد مطرد باعتبارها مؤشرا على تجدد الاهتمام بالجهود الليبيرية في إعادة الإعمار والتنمية. ومن تقييم مختلف مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، تحديدا، **الزراعة وقطاع الصحة وتنمية الشباب**، نستخلص تفاصيل المساعدة التي بوسع الاتحاد الإفريقي أن يقدمها دعما للجهود التي يبذلها البلد حاليا في كل من إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الحرب والتنمية.

ألف- الزراعة:

أ) نظرة عامة:

60- تزرخ ليبيريا بموارد طبيعية غنية، بما فيها أراض صالحة للزراعة، كميات أمطار كافية، موارد بحرية ومائية هائلة يمكن استعمالها لوضع البلد من جديد على مسار التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولذلك أهمية خاصة حيث أن ما يزيد على 70% من السكان يشتغلون في القطاع الزراعي، مما دفع وزارة الزراعة إلى بدء برنامج يرمي إلى تنشيط القطاع الزراعي في إطار برامج البلد في مجال إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاعات والتنمية. على سبيل المثال، شرعت الوزارة في تعبئة الموارد لـ 17 مشروعا في الفترة من 2006 إلى 2008 مع ميزانية إجمالية قدرها 9,3 مليون دولار أمريكي. وتشمل الوكالات الممولة الرئيسية وكالة التنمية الدولية للولايات المتحدة، المجموعة الأوروبية، البنك الدولي، البنك الإفريقي للتنمية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وترمي معظم هذه المشاريع إلى بلوغ هدف تحقيق مستوى رفيع من الأمن الغذائي.

61- في وقت لاحق، أخذ الإنتاج الزراعي يزداد منذ 2006 مع قفزة جديدة للمحاصيل الرئيسية، خصوصا نبات المينهوت والأرز اللذين ارتفعا بنسبتي 25 و 35% على التوالي في الفترة من 2006 إلى 2007. وبالرغم من عدم توفر بيانات موثوق بها في مجال تربية المواشي، يُعتقد أن إنتاجها انتعش نتيجة لعودة الفارين من الحرب وتدخل المنظمات غير الحكومية.

ب) النتائج الرئيسية:

62- اصطدم الأداء الزراعي بالحواجز الهيكلية والسياسات التي تفتقر إلى الكفاءة والصراعات المسلحة. ويشمل بعض الحواجز الرئيسية قلة الموارد البشرية والمالية، محدودية القدرات في مجال البحث، عدم ملائمة قدرات الإشراف وآليات توزيع المدخلات، رداءة نوعية بنية التسويق الريفية، سوء حالة شبكة الطرق، عدم ملائمة مرافق إدارة المياه، مسألة حيازة الأراضي، قلة وصول النساء إلى القروض والمدخلات.

63- لكن بالرغم من أن الزراعة تساهم بنسب 42% و60% و66% من إجمالي الإيرادات والصادرات وفرص العمل على التوالي لم يُخصص لهذا القطاع إلا 1% من إجمالي ميزانية الحكومة، لكن هذا الاتجاه معكوس الآن حيث أن مخصصات السنة المالية 2010/2009 ارتفعت إلى 8%. ويتطلب تنشيط القطاع الزراعي دعماً هاماً من الحكومة على شكل تشريعات داعمة (مثل مسألة ملكية الأراضي)، واستثمار ملائم وزيادة مخصصات الميزانية وتعبئة الموارد من الشركاء الخارجيين.

64- تُعتبر الطاقة التي تتضمنها تربية المواشي هائلة حيث أن تلبية الطلب المحلي لمنتجات الماشية مرت أساساً، لفترة طويلة، عبر استيرادها من البلدان المجاورة بأسعار غالية بسبب ارتفاع تكاليف التعاملات (النقل الأمن والرسوم الجمركية). إضافة إلى ذلك، تمتلك ليبيريا أراضٍ شاسعة من المراعي توفر أساساً جيداً لإقامة نظام إنتاج فعال من حيث الكلفة. وثمة أراضٍ واسعة مشاعة قابلة للزراعة تتيح فرصة ذهبية أخرى لإنشاء صناعة علف واسعة النطاق قائمة على الذرة. ومن شأن ذلك أن يساهم على إيجاد قطاع وطني لتربية المواشي قادر على التنافس من خلال الحد من ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة لانخفاض أسعار العلف.

65- بالرغم من ذلك، ثمة عدد كبير من القيود التي تعيق إنتاج تربية المواشي. وتشمل قلة مشاركة وزارة الزراعة والنقص في الموارد البشرية (عُين طبيب بيطري واحد كمدير لفرع تربية المواشي، 3 فنيين أخصائيين في المختبرات يعملون في إطار مشروع ممول من البنك الدولي ولا يوجد عاملون في مجال تقديم خدمات الإرشاد)، واستنزاف المخزون الحيواني. إضافة إلى ذلك، نتيجة لقلة الموارد البشرية والمالية، ليس بمقدور المؤسسة المركزية للبحث الزراعي أن تشارك في برامج تربية المواشي (ليس لديها إلا أخصائي حيواني واحد). وثمة عراقيل أخرى تتصل بارتفاع تكاليف العلف، الافتقار إلى الوصول إلى المدخلات والأسواق، عدم فعالية خدمات الدعم في مجال الصحة الحيوانية نتيجة لعدم ملائمة نظامي المراقبة ورفع التقارير، بنك التطعيم، الطب البيطري، أدوات ومعدات أساسية.

66- توجد حالياً ثلاثة مشاريع في طور التشغيل في القطاع الفرعي للصحة الحيوانية يركز اثنان منهما على تعزيز التأهب الوطني ضد وباء أنفلونزا الخنازير. وهما منسقان من المكتب الإفريقي للموارد الحيوانية التابع للاتحاد الإفريقي وممولان من البنك الإفريقي للتنمية والاتحاد الأوروبي. والمشروع الثالث الذي هو عبارة عن مبادرة ممولة من البنك الدولي ومنفذة من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة يتعلق بإعادة تأهيل المختبر البيطري المركزي الذي من المقرر ترميمه وتزويده بدعم في مجال الموارد اللوجستية والبشرية. ولم يبلغ بعد هذا المختبر طور التشغيل الكامل أساساً بسبب نقص في الإمداد الكهربائي ومشكلة النقل. هذه المبادرات مستكملة بتدخل المنظمات غير الحكومية في دعم تطوير تربية المواشي في المناطق الريفية.

67- ليس لدى إدارة الإرشاد في وزارة الزراعة عاملون في مجال الإرشاد. والوزارة تخطط لتعيين 15 منسقا على مستوى المقاطعات و46 موظفاً زراعياً على مستوى

الدوائر، ولتزويد المنسقين بمركبات والموظفين بدرجات نارية. وباستثناء توزيع بذور الأرز، يظل عمل دائرة الإرشاد محدودا جدا. وتدعو الحاجة إلى توثيق الروابط بين المزارعين ووزارة الزراعة توثيقا جوهريا.

ج- الملاحظات والاستنتاجات:

68- تؤثر الموارد البشرية والقيود المالية تأثيرا شديدا على القدرة التشغيلية لوزارة الزراعة. وتوظف الوزارة حاليا 250 عاملا، مما يشكل انخفاضا بالمقارنة مع ألف عامل خلال فترة ما قبل النزاع. وتشكل ملكية الأراضي عائقا آخر لتنمية القطاع الزراعي. إضافة إلى ذلك، يجوز لوزارة الزراعة أن تقوم بالمزيد لتطوير قطاع تربية المواشي الفرعي. إجمالا، تتطلب إعادة تأهيل خدمات الإرشاد دعما ضخما، على المستويات البشرية والفنية والمؤسسية والمالية إذا أريد لها أن تلعب دورا رئيسيا في تنشيط القطاع الريفي ككل.

د- التوصيات:

تربية المواشي:

على المدى القريب:

- ينبغي أن يقوم الاتحاد الإفريقي بحشد التأييد لدى الدول الأعضاء من أجل توفير خبرة فنية في مجال الإنتاج الحيواني والصحة الحيوانية. وعلى الاتحاد الإفريقي أن يقوم بتوعية الدول الأعضاء لكي توفر برامج تدريبية على المدى القريب في ميادين مختارة تتراوح بين الصحة والإنتاج الحيوانيين إلى فنيي مختبرات، مرورا بعاملين في مجال تقديم خدمات الإرشاد.
- ينبغي أن يقوم الاتحاد الإفريقي بحشد التأييد لدى الدول الأعضاء لتوفير تدريب قائم على شهادات. على وجه الخصوص، من الممكن الاتصال بنيجيريا لتوفير منح لدراسة العلوم البيطرية في إحدى مدارسها البيطرية الشهيرة.
- ينبغي أن يقوم الاتحاد الإفريقي بتوعية الشركاء الإنمائيين من أجل تجهيزات مكتبية أساسية (أجهزة الكمبيوتر والإنترنت) والترميم والنقل للدراسات الاستقصائية الميدانية (7 مركبات ذات كابينة مزدوجة و45 دراجة نارية).
- ينبغي أن يقوم الاتحاد الإفريقي بتوعية مجتمع المانحين من أجل إطلاق مشاريع قائمة على تربية المواشي في ليبيريا، والمساعدة في تجديد مخزون المواشي، ومساعدة البلد على إعادة تأهيل مناطق الرعي، والحصول على أمصال ضد داء الكلب وأمصال هامة ضد طاعون المجترات الصغيرة.

على المدى المتوسط :

- ينبغي أن يقوم الاتحاد الإفريقي بتوعية مجتمع المانحين من أجل تقديم مساعدة لتعزيز قدرات البحث في مجال تربية المواشي.
- ينبغي أن يساعد الاتحاد الإفريقي في وضع مقرر دراسي لكلية الزراعة التي تحتاج إلى رفع مستوى قدرات العاملين وتطوير التجهيزات والأدوات الضرورية.
- ينبغي أن يساعد الاتحاد الإفريقي ليبيريا على إعادة عضويتها في المنظمة العالمية للصحة الحيوانية.
- ينبغي أن يساعد الاتحاد الإفريقي ليبيريا على سن تشريعات في مجال الطب البيطري وإجراء إحصاء زراعي.

خدمات الإرشاد الزراعي:

على المدى القريب:

- ينبغي أن يشجع الاتحاد الإفريقي مجموعة الإيكواس وبقية الدول الأعضاء على توفير موظفين متخصصين في الإرشاد الفني (من سنة إلى سنتين) لتعزيز قدرات خدمات الإرشاد. وهذا يوفر تجربة يكون العاملون المعينون حديثا في أمس الحاجة إليها.
- توعية الدول الأعضاء في إيكواس بتوفير تدريب في أماكن العمل وتدريب قائم على التعليم (خصوصا في غانا ونيجيريا).
- توعية مجتمع المانحين من أجل تقديم دراجات نارية للعاملين في مجال الإرشاد بغية تسهيل التنقل (على افتراض أن وزارة الزراعة تعين ما يتراوح بين 3 و 5 عاملين لكل موظف من موظفي المقاطعات المعيّنين حديثا والبالغ عددهم 46 موظفا، مما يمثل عدد دراجات نارية تتراوح بين 138 و 230).

على المدى المتوسط:

- ينبغي أن يعمل الاتحاد بتعاون وثيق مع الدول الأعضاء لدعم وضع مقررات دراسية ورفع قدرات العاملين. كما ينبغي دعم كلية الزراعة بأدوات وتجهيزات تعليمية.
- المساعدة في وضع سياسة إرشاد وتعزيز منظمات المزارعين.

باء- الصحة:

أ- نظرة عامة:

- 69- إن نظام تقديم خدمات الرعاية الصحية مهيكّل على شكل غير متمركز مع كون الرعاية الصحية الأولية تشكّل إستراتيجية لتحقيق رؤية الوزارة المتمثلة في إعداد أمة تتمتع بوضعية محسنة في مجال الصحة والرعاية الاجتماعية. بالرغم من أن القطاع تضرر تضررا شديدا كجميع القطاعات الأخرى إبان الحراب، فقد أنشأت

الحكومة هياكل ستساعد في مواجهة التحديات التي تعترض طريقها، وذلك بدعم من مجتمع المانحين.

ب- النتائج الرئيسية:

70- يمتلك القطاع سياسة وخطة صحة تم وضعهما في 2007. وتبين الوثيقة بوضوح التركيز والإستراتيجيات والموارد المطلوبة لإصلاح القطاع. كما أن لدى كل مقاطعة من المقاطعات الـ 15 خطة فردية قائمة.

71- من أصل إجمالي مخصصات الميزانية البالغة 76,7 ملايين دولار أمريكي المكرسة للقطاع الصحي، يُتوقع أن تكون مساهمات المانحين في حدود 61,3 مليون دولار أمريكي (79,9%). الشيء الذي يدل بوضوح على اعتماد شديد على المانحين. والوزارة، في خطوة لضمان التنسيق الملائم للمساعدة التي يقدمها المانحون، أنشأت وحدة لتنسيق المانحين الخارجيين يرأسها مدير. أما شركة برايد ووتر كوبرز الاستشارية التي عينها أحد المانحين للحكومة فتتولى مسؤولية وحدة الإدارة المالية للوزارة رهنا بتوفر مسؤولين مؤهلين لدى الحكومة.

72- يتلقى القطاع الصحي مبالغ هامة من الموارد المخصصة للميزانية الوطنية على مدى السنوات الثلاث الماضية باستثناء السنة الحالية التي تحتل فيها المرتبة الثالثة وراء وزارتي الأشغال العامة والتعليم.

73- بالرغم من التطورات الإيجابية، تظل مؤشرات الصحة غير مرضية. وحسب تقرير الدراسة الاستقصائية للصحة والسكان لعام 2007، تبلغ معدلات وفيات المواليد والأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات 71 و 110 حالة وفاة لكل ألف مولود حي على التوالي. فهذا، إلى جانب معدل وفيات أمهات قدرها 994 لكل مائة ألف مولود حي، مع عمر متوقع عند الميلاد قدره 42 سنة، يشكل وضعاً مقلقاً بشكل خاص.

74- تُعتبر قدرات الموارد البشرية من ناحية العدد والمهارات متدنية المستوى. بالمتوسط، لا يوجد إلا موظف طبي واحد و 12 ممرضة لكل مقاطعة بينما لا يكاد يوجد متخصصون في البلد كله، أو إذا وجدوا فعددهم قليل.

75- إن الوصول إلى الخدمات الطبية محدود. فقد أدى التدمير إبان الحرب الأهلية إلى إلحاق أضرار بعدد كبير من المرافق والتجهيزات الصحية. ومن أصل العدد الإجمالي البالغ 469 مرفقاً صحياً تؤدي عملها أداء كاملاً، يستوفي أقل من النصف الشروط اللازمة لتقديم الخدمات على وجه فعال.

ج- الملاحظات والاستنتاجات:

76- يواجه القطاع تحديات عديدة تتطلب مزيداً من الدعم إذا أريد للبلد أن يبلغ أهدافه، وذلك بالرغم من المساعدة الحالية التي يقدمها الشركاء الإنمائيون. إن الاحتياجات في مجال البنية التحتية وقدرات الموارد البشرية والتجهيزات والمعدات (بما فيها الأدوية) ضخمة. ومعظم المرافق الصحية في حالة سيئة وتحتاج إلى التجهيزات

والأدوية الأساسية. وتنسيق أنشطة المانحين وجعلها متطابقة مع البرامج والأهداف القطرية لا يزالان يشكلان تحديات.

د- التوصيات:

على المدى القريب:

- ينبغي أن يقوم الاتحاد الإفريقي بتوعية الدول الأعضاء من أجل تقديم الدعم لبناء قدرات مقدمي الخدمات الصحية من خلال توفير رعاية للأطباء على وجه الخصوص لتمكينهم من متابعة برامج تخصص خارج البلد.
- ينبغي أن يقوم الاتحاد الإفريقي بتعبئة وتسهيل وتقديم هبات من الأدوية بغية الحد من ندرة الأدوية في المرافق الصحية. إن من شأن ذلك أن يساعد على زيادة معدل الاستعمال حسبما هو محدد في تقرير الدراسة الاستقصائية الديموغرافية الصحية.
- ينبغي أن يقوم الاتحاد الإفريقي بتعبئة المساعدة المالية من المؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف ومن الحكومات على سبيل المساهمة في الصندوق الجماعي.

على المدى المتوسط:

- ينبغي أن يقوم الاتحاد الإفريقي بحشد تأييد الدول الأعضاء من أجل إرسال خبراء في مختلف الميادين لتقديم الخدمات وبناء القدرات.
- دعم الجهود الحكومية في الحصول على مزيد من الهبات والمساعدة لاقتناء المعدات الطبية الأساسية.
- المساعدة في توطيد نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالصحة، خصوصا في مجال التجهيزات (مركبات، دراجات نارية وتدريب) وذلك من خلال التماس المساعدة من المانحين.

على المدى البعيد:

- دعم جهود بناء مرافق صحية/إعادة تأهيلها.

جيم- التعليم:

أ- نظرة عامة:

77- إن القطاع الذي أصبح غير فعال من جراء الحرب أخذ الآن ينتعش تدريجيا. وقد أعيد تأهيل بعض المدارس التي كانت متضررة وبُنيت مدارس جديدة أو هي قيد البناء. وفي إطار جهد لتشجيع زيادة معدل الالتحاق بالمدارس، وضعت الحكومة تعليمًا ابتدائيًا إلزاميًا ومجانيا وخفض الرسوم المدفوعة في التعليم العالي. وقد تم وضع برنامج يُطلق عليه اسم "برنامج التعلم المعجل" بغية تلبية احتياجات البنين والبنات الذين جاوزوا سن الالتحاق العادي وفاتتهم فرصة تحصيل التعليم الابتدائي

من جراء الحرب. في إطار هذا البرنامج، يتم تقليص برنامج التعليم الابتدائي من مدة ست سنوات العادية إلى ثلاث سنوات. وفي البلد 3926 مدرسة ابتدائية و328 مدرسة ثانوية. وتوجد ثلاث جامعات معتمدة، اثنتان منها حكومية والثالثة خاصة.

ب- النتائج الرئيسية:

78- بدأت الحكومة برنامج الإطعام في المدارس على المستوى الابتدائي، بدعم من برنامج الأغذية العالمي لتشجيع الالتحاق والبقاء والتعلم. إضافة إلى ذلك، تم إطلاق مبادرة ترمي إلى إبقاء البنات في المدارس. وبموجب هذه المبادرة، فالتالبات اللواتي استوفين شروط حضور معينة يتلقين مكافأة على شكل وجبات غذائية يأخذنها إلى منازلهن.

79- وتشير التقارير التي تم الحصول عليها من وحدة الإحصائيات في الوزارة إلى عدد إجمالي من الطلاب بلغ 539887 للدورة 2008/2007، مما يمثل زيادة قدرها 44% مقارنة بالسنة الأكاديمية 2004/2003. شهدت كذلك نسبة الالتحاق البنين/البنات تحسنا في نفس الفترة. على مستوى المدارس الثانوية، بالرغم من الزيادة في الالتحاق العام، لا تزال نسبة البنين إلى البنات وبقاء الفتيان موضع انشغال بالغ.

80- تُعتبر النسبة بين المعلمين والطلاب منخفضة ومعظم المعلمين الموجودين يحتاجون إلى مزيد من التدريب. على سبيل المثال، في طور التعليم العالي، فأغلبية الأساتذة المحاضرين هم من حملة الشهادات الأولى. ومتوسط عدد الطلاب في الفصل يساوي 60 طالبا في المدارس الابتدائية، لكن الحكومة تعمل على تخفيض هذا العدد إلى 45 طالبا على الأكثر في أقرب وقت ممكن. والوضع في المرحلة الثانوية لا يختلف كثيرا عن ذلك.

81- تشير معظم النتائج التي تم التوصل إليها في الميدان إلى عدم كفاءة المعلمين وعدم ملائمة الفصول الدراسية والمواد والوسائل التعليمية ومعدات الدراسة، إلى جانب بيئة غير مواتية في معظم الفصول الدراسية.

ج- الملاحظات والاستنتاجات:

82- إن المدارس التي زارها الفريق تبدو متداعية مع ضغط مفرط على المرافق المتاحة القليلة. وأعمال البناء/إعادة التأهيل تواجه قيودا مالية. بالإيجاز، يواجه القطاع تحديا يتمثل في قلة مدرسين مدربين، النقص في المساحات المادية (الفصول الدراسية)، انعدام معدات وأثاث (طاولات، كراس وما إلى ذلك) ومواد/وسائل تعليمية ملائمة.

د- التوصيات:

على المدى القريب:

- بإمكان الاتحاد الإفريقي أن يساعد في توفير الكتب المدرسية الأساسية وغيرها من الوسائل/المواد التعليمية باعتبارها مساهمة في تحسين نوعية

- التعليم. ويمكن أن يقوم الاتحاد الإفريقي بذلك من خلال حشد التأييد لدى الدول الأعضاء والمؤسسات المانحة ومجموعات المنتجين.
- دعم الجهود الرامية إلى بناء قدرات الموارد البشرية في البلد من خلال: (أ) تدريب المسؤولين الوزاريين الرئيسيين ليصبحوا أكثر كفاءة لأداء المسؤوليات المسندة إليهم؛ (ب) توفير فرص الرعاية للمدرسين، خصوصا الأساتذة الجامعيين بغية رفع مستوى معارفهم. ومن شأن برنامج تدريب المعلمين للاتحاد الإفريقي/النيباد أن يخدم غرضا مفيدا في هذا الصدد.
 - تقديم الدعم لمجلس غرب إفريقيا للامتحانات من أجل مراجعة المقررات الدراسية الحالية المعمول بها في المدارس وإنشاء الهياكل اللازمة التي من شأنها أن تمكن لتلامذة القسم 12 (السنة الأخيرة من الثانوية) من خوض نفس الامتحانات التي يخوضها زملاؤهم في غرب إفريقيا.
 - دعم الأنشطة المشتركة بين الوزارات في إطار الدعامة الرابعة للبلد (التي تضم وزارات الصحة، التعليم، الأشغال العامة، الزراعة) وذلك من خلال الحصول على معونة مالية لتعيين خبير استشاري يساعد في تنسيق أنشطة هذا الوزارات بغية ضمان حالات التأزر والقضاء على الازدواجية في الجهود.
 - دعم الجهود التي تبذلها مجموعة الإيكواس والبنك الإفريقي للتنمية لإدماج ثقافة السلم في المقررات الدراسية.

على المدى المتوسط:

- يمكن للاتحاد الإفريقي القيام بتعبئة الدول الأعضاء للمساعدة في سد النقص في العاملين، وذلك من خلال رعاية خبرائها وإرسالهم إلى ليبيريا في مهام مؤقتة. تستفيد بعض الدول حاليا من هذه المبادرة، غير أنه من الممكن توسيعها، خصوصا أمام النسبة المنخفضة للمعلمين مقارنة بالطلاب في جميع المراحل.
- دعم إعادة تأهيل المدارس ورفع مستوياتها وتوفير المعدات، خصوصا في الدورات العلمية.

دال- توظيف الشباب:

أ- نظرة عامة:

- 83- تواجه ليبيريا معدل بطالة عاليا يقدر بنسبة 85% ويصل من بين الشباب إلى 88%. لم يشهد الاقتصاد تحسنا وبالتالي، يقع عبء البطالة على عاتق القطاع العام الذي يوظف حوالي 70 ألف عامل. أما القطاع غير النظامي فيوظف 420 ألف شخص يعيشون بدخل ضئيل. ويعاني القطاع من إنتاجية متدنية المستوى.
- 84- تمثل العاملات 2% فقط من مجموع القوى العاملة في القطاع الحديث للاقتصاد لكنهن يشكلن الأغلبية الساحقة لمالكي المزارع الصغيرة في البلد والقوى العاملة المسؤولة عن إنتاج ما يزيد على 60% من إجمالي المنتجات الزراعية. ومقارنة

بالعاملين الذكور، فهن يعانين من وصول محدود إلى الأصول الإنتاجية مثل الأراضي والمهارات والأدوات والتكنولوجيا الأساسية.

85- إن أحد العوامل التي تظل تعيق وصول الشباب إلى فرص العمل يتمثل في عدم ملائمة المرافق التدريبية. وخلال سنوات الحرب، تضررت البنية التحتية التدريبية تضررا شديداً ويتطلب ذلك اهتماما بالغا إذا أراد البلد أن يواجه تحدي بطلالة الشباب.

أ- النتائج الرئيسية:

86- صاغت الحكومة مشروع سياسة وطنية للعمالة يسعى إلى تعزيز تطوير إنشاء المشاريع التجارية ورفع مستوى الاقتصاد النظامي لتمكينه من توظيف مزيد من الأشخاص؛ كما أنها تسعى إلى تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص بغية إيجاد فرص عمل ذات نوعية؛ وتطوير القدرات. إضافة إلى ذلك، تم رسم خطة عمل حول السياسة الوطنية للشباب لاستبدال كل من برنامج العمالة الليبري الطارئ وبرنامج العمل الليبري للعمالة. وتسعى إلى التصدي لبطلالة الشباب من خلال برامج مثل تعاونيات الشباب في الزراعة، والتشجير والبناء والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

87- إن برامج الشباب في ليبيريا مقسمة بين ثلاث وزارات هي وزارات الشباب والعمل والتجارة بينما تقع المسؤوليات المالية على عاتق وكالات الأمم المتحدة التي تتعامل كذلك مع الأنشطة المتصلة بالإدارة. ويدل ذلك دلالة واضحة على أن الملكية الوطنية للبرنامج ضئيلة بسبب ضعف القدرات المؤسسية للوزارات التنفيذية. وتعاني هذه الوزارات من نقص حاد في الموارد البشرية والبنية التحتية ومن ضالة مخصصات الميزانية.

88- بموجب إستراتيجية الحد من الفقر، تخطط وزارة العمل لتنفيذ مشاريع موجهة إلى تحقيق الأهداف التالية: أ) تعزيز مجمل سياسة وإدارة البلد في مجال العمل؛ ب) تطوير القدرات الوطنية لليبيريا من أجل إيجاد فرص العمل من خلال إنشاء مكتب وطني للعمالة؛ وإنشاء نظام معلومات لسوق عمل وطنية.

89- تبذل الحكومة كذلك قصارى جهدها لتعبئة الموارد من أجل إيجاد فرص العمل للشباب. على سبيل المثال، ترمي إلى تعبئة مبلغ 25 مليون دولار أمريكي اللازم لتمويل برنامج أصحاب المصلحة المتعددي الأطراف في اتحاد نهر مانو الذي حظي فعلا بمساهمة من حكومة اليابان قدرها 500 ألف دولار أمريكي. بموجب هذه الخطة، ستقوم الحكومة بإعادة تأهيل البنية التحتية الخاصة بالتدريب المهني والتعليمي، وبتطوير مشاريع في مجال التمويل الجزئي.

90- في القطاع الخاص، يظل انعدام المهارات يعيق الأنشطة الاقتصادية في قطاعات الفنادق والمطاعم والنقل. كما أن تحفيز القطاع الخاص يصطدم بقيود مثل الإجراءات الثقيلة، وكذلك بارتفاع التكاليف الإدارية والتنظيمية مثل نفقات بدء الأعمال التجارية ورخص العمل. والغرفة التجارية والنقابات، من جهتها،

تضررت بنقص في القدرات الملائمة للاضطلاع ، على نحو مناسب، بدورها في التصدي للتحديات التي تواجه البلد.

91- بالرغم من أن الزراعة والاقتصاد غير النظامي والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم تشكل القوة المحركة لإدماج الشباب في سوق العمل، فنموها يواجه أيضا قيودا تتمثل في غياب نظام ائتمان ملائم، ونقص في القوى العاملة الماهرة، خاصة في المجالات الفنية، وتدني مستوى الإنتاجية في الصناعة التحويلية. والخطوة الحكومية للتمويل الجزئي، في حالة وضعها، ستقطع شوطا طويلا في طريق التصدي لبعض هذه المشكلات.

92- وثمة انشغالات متزايدة بأنه حينما تنسحب بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وتصبح مساعدة المانحين آخذة في التقلص قد تكون الحكومة عاجزة عن سد الفراغ. وعليه، تظل مسألة الاستدامة موضع تحد رئيسي.

جيم- التوصيات:

على المدى القريب:

- يمكن أن يساعد الاتحاد الإفريقي والدول الأعضاء في توفير الخبراء في كل من وضع السياسات في مجال العمالة ونظام معلومات سوق العمل ؛
- يمكن أن يساعد الاتحاد الإفريقي والدول الأعضاء في إعادة تأهيل نظام التدريب المهني والتعليمي في البلد مع التركيز على تطوير مهارات الشباب والعاملين الريفيين؛
- تسهيل تبادل البرامج حول الطريقة التي حلت بها البلدان الإفريقية تحديات ما بعد النزاعات المتصلة بإيجاد فرص العمل للشباب.

على المدى المتوسط :

- الدعم في إنشاء إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل زيادة وتحسين وصول الطلاب والمتخرجين الشباب إلى سوق العمل. سيحتاج القطاع العام إلى الدعم من أجل تعزيز قدراته وتنفيذ تطوير المهارات العملية من خلال التمرن.
- ينبغي أن يوفر الاتحاد الإفريقي وأعضائه الخبرة اللازمة لصياغة سياسة في مجال التمويل الجزئي دعما لتنمية المشاريع التجارية للشباب، خصوصا في الأنشطة الريفية.
- ينبغي للاتحاد الإفريقي والدول الأعضاء أن تنتدب خبيرا استشاريا لدى وزارة التخطيط والشؤون الاقتصادية لدعم صياغة خطة إستراتيجية تعالج التحديات التي يمكن أن يطرحها رحيل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا والمنظمات غير الحكومية في المستقبل.

على المدى البعيد:

- دعم تنفيذ تدريب المهارات للنساء والبنات، وبرامج تجريبية في المناطق الحضرية والريفية لضمان انتقال البنات على نحو آمن من المدارس إلى العمل؛

-ينبغي أن يساعد الاتحاد الإفريقي والدول الأعضاء في تنمية قدرات التوظيف للخدمة المدنية من خلال تبادل البرامج والمساعدة الفنية.

ثالثا- الاستنتاجات والتوصيات العامة:

93- على غرار بقية مجتمعات ما بعد النزاعات، تواجه ليبيريا تحديين رئيسيين: قيود في الموارد والقدرات. ويتطلب التصدي لهذه القيود عددا من الإجراءات، بما فيها الانتعاش الاقتصادي وتدريب قوى عاملة كافية لإدارة شؤون البلد في كل من القطاعين العام والخاص.

94- إن انتعاش الاقتصاد الليبيري يركز أساسا على إعادة تأهيل التعدين والموارد الطبيعية والأنشطة الزراعية، وكذلك على تطوير البنية التحتية. وتقدر المتطلبات الإجمالية لإستراتيجية الحد من الفقر بحوالي 1,6 مليارات دولار أمريكي يُتوقع أن يأتي 32% منها من مصادر حكومية، مما يدع فجوة 68%. بالرغم من أن الحكومة تقرر سد جزء من هذه الفجوة من خلال اتفاقيات امتياز لصالح القطاع الخاص بهدف تطوير البنية التحتية، إلا أنه سيكون من الضروري الحصول على مساهمة هامة من المانحين. في هذا الصدد، ثمة مخاوف من أن من شأن قلة الدعم الخارجي أن تؤدي إلى تقليص البرامج، ومن ثم إلى إبعاد ليبيريا عن مسار الانتعاش وجهود إعادة الإعمار فيما بعد. وعليه، سنعبر تعبئة الموارد أمرا أساسيا في تنفيذ إستراتيجية الحد من الفقر التي يُتوقع أن تأتي لشعب ليبيريا بثمار السلام.

95- تشكل القيود الموجودة في مجال القدرات تحديا رئيسيا حيث أن معظم الليبيريين المثقفين والعاملين المهرة غادروا البلد إبان الحرب. وترى الحكومة أنه، حتى ولو توفر تمويل كاف، لا يُستبعد أن يفشل البلد في تنفيذ إستراتيجية الحد من الفقر تنفيذا كاملا إن ظلت القيود قائمة. لذلك تهيب الإدارة الظروف الملائمة لعودة المهاجرين ولتعبئة مساهمتهم في تحويل البلد. في نفس الإطار، تم إطلاق عدد هام من برامج تنمية القدرات في مجالات التدريب المهني وتعليم الكبار والتعليم الابتدائي والثانوي والعالي. بالرغم من ذلك، تُعتبر المساعدة الفنية ضرورية في هذه الأثناء لسد النقص الحالي في القدرات البشرية والمؤسسية.

96- تشكل مسألة الأمن (الداخلي والخارجي) موضع انشغال بالغ حيث أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالجهود الرامية إلى إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات. إن البلد عضو في اتحاد نهر مانو حيث يُعتبر أن الصراع وعدم الاستقرار في أحد البلدان تمتد آثارهما إلى البلدان المجاورة. وعليه، ينبغي وضع نهج للأمن والاستقرار في ليبيريا. في الجبهة الداخلية، مع وجود عدد كبير من شباب غير متعلمين، عاطلين عن العمل ومهمشين، ومنازعات حول الأراضي، وقوة شرطة محدودة، وبنية تحتية غير ملائمة، يحتاج الاستقرار الداخلي لليبيريا إلى رصد مستمر إذا أريد توطيد السلام الهش الحالي. فهذا أمر هام حيث أن عددا هاما من المقاتلين السابقين لم يحظوا لا بإعادة التأهيل ولا بإعادة الإدماج في المجتمع الأوسع.

التوصيات :

- 97- ينبغي أن يساعد الاتحاد الإفريقي في جهود تعبئة الموارد التي تبذلها الحكومة الليبيرية من خلال توفير الأموال الأساسية اللازمة لبدء البرامج الخاصة. على سبيل المثال، خلال دورة المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي، يمكن تنظيم حدث خاص للإعلان عن تعهدات من طرف الدول الأعضاء لدعم جهود ليبيريا في مجال كل من إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع والتنمية، كما أنه يجوز للمنظمة أن تقوم بحشد التأييد السياسي لتعبئة الموارد لدى المانحين.
- 98- ينبغي أن يقدم الاتحاد الإفريقي مساعدة فنية على شكل توفير الخبرة ذات الصلة من الدول الأعضاء وتعبئة البرنامج التطوعي للاتحاد الإفريقي، وذلك من خلال حشد جهود قدرات الحكومة في مجال بناء القدرات.
- 99- قد يود الاتحاد الإفريقي أن ينظر بجدية في إمكانية إنشاء آلية رصد قوية للإشراف على تنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه بمشاوره وثيقة مع حكومة ليبيريا. ويجوز أن تكون الآلية المقترحة على شكل تكليف شخصية في القارة تتمتع بقدر كبير من الاحترام (رئيس دولة سابق، أمين عام سابق للأمم المتحدة، مسؤول رفيع المستوى سابق في الأمم المتحدة من إفريقيا، إلخ) باستعمال مساعيها الحميدة أو العمل كمبعوث خاص للمنظمة بغية المساعدة في رأب الصدع المستمر بين الحكومة وأعضاء الأحزاب السياسية، وذلك أساسا بهدف تسهيل تحقيق المصالحة الحقيقية التي تظل عنصرا رئيسيا في الأمن والتقدم والتنمية الحقيقية.
- 100- وإعدادا للدور المعزز الذي يمكن أن يلعبه مكتب الاتصال للاتحاد الإفريقي في ليبيريا في ظل السياق المبين أعلاه، نوصي بقوة باتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز المكتب بدون تأخير من ناحية كل من الموارد البشرية والتجهيزات.

سادسا- الملحقات:أ- الملحق:الدراسة القطرية لليبيريا

إن ليبيريا هي أقدم جمهورية إفريقية ولكنها اشتهرت في تسعينات القرن الماضي بحربها الطويلة المدمرة ودورها في حركة التمرد في سيراليون المجاورة.

بالرغم من أن تأسيس ليبيريا كان على يد عبيد محررين من أمريكا والبحر الكاريبي، فغالبية السكان هم من الأفريقيين الأصليين فيما يمثل المنحدرون من العبيد 5% منهم.

كان هذا البلد الواقع في غرب إفريقيا هادئا نسبيا حتى 1980 عندما أطيح بالرئيس وليام تولبرت على يد الرقيب صموئيل دو عقب وقوع مظاهرات احتجاجا على غلاء الأسعار الغذائية.

نظرة عامة:

شكل الانقلاب نهاية سيطرة الأقلية الأمريكية الليبيرية التي حكمت منذ الاستقلال لكنه كان فاتحة عهد من عدم الاستقرار.

السياسة: صارت إلين جونسون-سيرليف رئيسة في 2006 عقب انتخابات كانت الأولى من نوعها منذ نهاية الحرب الأهلية.

الاقتصاد: إن البنية التحتية في حالة خراب. صوتت الأمم المتحدة، في أبريل 2007، لرفع الحظر على تصدير ألماس الذي غذى الحرب الأهلية. وقد تم في 2006 رفع الحظر على تصدير الخشب.

دوليا: يتواجد في البلد 15 ألف عنصر لحفظ السلام تابع للأمم المتحدة. تجري محاكمة الرئيس السابق شارل تايلور في لاهاي لجرائم اتهم بها في دعم المتمردين في سيراليون. اللاجئين الليبيريون منتشرون في جميع أنحاء الإقليم.

شريط الأحداث:

بحلول ثمانينات القرن الماضي، بلغ الحكم التعسفي والانهايار الاقتصادي ذروتها باندلاع الحرب الأهلية عندما استولت مليشيا الجبهة الوطنية الليبيرية تحت قيادة تايلور على جزء كبير من المناطق الريفية ودخلت العاصمة في 1990 وأعدم دو.

احتدم القتال وانشق المتمرّدون عن بعضهم وأخذوا يتناحرون فيما بينهم وضد الجيش الليبيرى وعناصر حفظ السلام لغرب إفريقيا. في 1995، تم التوقيع على اتفاقية سلام أفصت إلى انتخاب السيد تايلور رئيسا.

كانت الهدنة قصيرة مع نشوب قتال في الشمال في 1999. اتهم السيد تايلور غينيا بمساندة المتمردين. في هذه الأثناء، اتهم غانا، نيجيريا وغيرهما السيد تايلور بتقديم الدعم للمتمردين في سيراليون.

بلغت الأمور مداها في 2003، عندما تعرض تايلور لضغط دولي يطالبه بالتناحي عن الحكم وحاصره المتمرّدون. فتنازل عن الحكم ولجأ في نيجيريا. قامت حكومة انتقالية قادت البلد نحو الانتخابات في 2005.

لقي حوالي 250 ألف شخص حتفهم في الحرب الأهلية في ليبيريا وفر آلاف آخرون من القتال. وترك الصراع البلد في دمار اقتصادي واجتاحتها الأسلحة. فبقيت العاصمة دون كهرباء ولا ماء جار. وكان الفساد متفشيا والبطالة والأمية مزمنتين.

أبقت الأمم المتحدة حوالي 15 ألف رجل في ليبيريا. وهي من أبهظ تكلفة من عمليات حفظ السلام التي عرفتھا المنظمة.

الوقائع:

• الإعلام

- الاسم الكامل: جمهورية ليبيريا.
- تعداد السكان: 3,9 ملايين نسمة (الأمم المتحدة، 2008).
- المساحة: 99067 كلم مربع (38250 ميلا مربعا).
- اللغات: الإنجليزية و 29 لهجة إفريقية تنتمي إلى مجموعات ماندا، كوا وميل اللغوية.
- الديانات الرئيسية: المسيحية، الإسلام والمعتقدات الأصلية.
- العمر المتوقع: 45 سنة (الرجال) و 47 سنة (النساء).
- الوحدة النقدية: 1 دولار ليبيري = 100 سنت.
- الصادرات الرئيسية: الألماس، الحديد، المطاط، الخشب، القهوة، والكافور.
- الناتج القومي الإجمالي الفردي: 150 دولارا أمريكيا (البنك الدولي، 2007).
- النطاق على شبكة الإنترنت: .lr.
- الرمز الهاتفي الدولي: +231.

● القادة

الرئيس: إلين جونسون-سيرليف

إن إلين جونسون-سيرليف، وهي اقتصادية تعلمت في الولايات المتحدة، ووزيرة مالية سابقة، فازت في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي جرت في نوفمبر 2005 ويناير 2006 وتولت الحكم كأول امرأة إفريقية انتُخبت رئيسة دولة. وكان الاقتراح يهدف إلى رسم حد فاصل مع الحرب في ليبيريا.

أما منافسها، لاعب كرة القدم والحديث العهد في السياسة جورج وبيبا، فقد ادعى وجود تزييف لكن المراقبين الدوليين أكدوا أن الاقتراح كان حرا ونزيها إجمالا.

إن جونسون سيرليف، المعروفة في ليبيريا باسم "السيدة الحديدية" تجلب كثيرا مما تحظى به من الدعم من الشريحة النسائية من الناخبين ومن النخبة المثقفة القليلة في ليبيريا. وتواجه تحديين يتمثلان في محاولة إعادة بناء البلد وتعزيز المصالحة. ومن أولياتها إعادة إدماج الأطفال الجنود في المجتمع وقد أعلنت سياسة "عدم التسامح بتاتا" مع الفساد.

شغلت الرئيسة منصب وزيرة المالية في عهد وليام تولبرت في أواخر سبعينات القرن العشرين وفرت من البلد بعد الإطاحة بحكومة تولبرت وعملت للأمم المتحدة والبنك الدولي.

ينطلق بعض معارضي السيدة جونسون سيرليف من ارتباطها السابق بالزعيم الليبيري السابق شارل تايلور. فقد ساندت لمدة قصيرة أمير الحرب يومها في سعيه للإطاحة بالزعيم العسكري صموئيل دو.

وُلدت إلين جونسون-سيرليف في 1938، وهي أرملة وأم لأربعة أولاد.

الملحق ب:**المسؤولون الذين التقينا بهم**

وزيرة الشباب والرياضة، السيدة إتمونيا داود تاربيه.
 معالي وزيرة التجارة والصناعة؛ السيدة مياتا بيسولوو.
 معالي وزير الأشغال العامة، السيد لوسيتي دونزو.
 معالي وزير العمل، السيد آتي صموئيل كوفي وودز، آتي جون إف..
 جوسياه، نائب الوزير/الإدارة.
 سباستيان ت. موه، نائب وزير، الشؤون الاقتصادية.
 إدوين كينيدي تيتيه، نائب وزير للشؤون الإدارية.
 السيد موزيز ب. باروور الإبن، الرئيس العام لمؤتمر العمل الليبيري.
 السيدة كلارا دو إموونجو، المنسقة الفنية الوطنية، اليونيدو.
 هنريتا ماديا بيترز، نائبة أمين البرامج والتنسيق، اتحاد الشباب الليبيري.
 سني جوهنسون، مساعد وزير التعليم والتدريب المهنيين.
 جوزيف جيمي سانكيتواه، رئيس اتحاد الشباب الليبيري.
 ماربو ريتشاردز، نائب وزير الرياضة.
 يونيسا ك. ميسون، مساعد مسئول البرامج.
 معالي أمبولاي جونسون، معالي وزير الداخلية.
 معالي أمادو كياوو، نائب وزير للشؤون الحضرية، وزارة الداخلية.
 السيدة لورانتين باس، مساعدة إدارية كبيرة، ديزان الوزير، وزارة الداخلية.
 سعادة جيمس فرومايان، رئيس اللجنة الوطنية للانتخابات.
 السيدة إليزابيث نلسون، رئيسة مشاركة للجنة الوطنية للانتخابات.
 السيد جون لانجلي، المدير التنفيذي للجنة الوطنية للانتخابات.
 سعادة السيد جونسون جوايكولو، نائب وزير للشؤون الإدارية، وزارة الخارجية.
 السيد جيرومي ويردي، رئيس لجنة الحقيقة والمصالحة.
 السيد ناتانييل كوابو، الأمين التنفيذي للجنة الحقيقة والمصالحة.
 السيدة فرانسيس جونسون موريس، الرئيسة التنفيذية للجنة الليبيرية لمكافحة الفساد.
 السيد أوسمان كاني، مفوض/إنفاذ القوانين للجنة الليبيرية لمكافحة الفساد.
 السيدة ساندرا هووارد كيندور، مفوضة، التقيف/الوقاية، اللجنة الليبيرية لمكافحة الفساد.
 السيد مولاي ريفز، مفوض/الشؤون الإدارية، اللجنة الليبيرية لمكافحة الفساد.
 السيد دانيال تيبيسون، المدير التنفيذي للجنة الليبيرية لمكافحة الفساد،
 السيد جيمس كابا، كاتب كبير/خبير استشاري في مجال القانون، مجلس العموم.
 السيدة أنياس كورتيماي، المديرية التنفيذية لرعاية النساء في مقاطعة زورزور.

أموس سوير، رئيس لجنة الحكم.
السيدة حواء كول كوتشي، عضو لجنة الحكم.
السيدة إليزابيث سيللي مولباه، عضو لجنة الحكم.
يارسوو ويه دارلياه، اللامركزية، لجنة الحكم.
معالي جونسون، كويكولو، وزير الزراعة.
السيد جيمس لوجان، نائب وزير لشؤون التخطيط والتنمية، وزارة الزراعة.
السيد أوسمانو تال، مساعد الوزير لشؤون التخطيط، وزارة الزراعة.
د. ج. أوليليو سوباه، المدير العام للمعهد المركزي للبحث الزراعي، وزارة الزراعة.
د. موزيز زينه، مستشار فني، وزارة الزراعة.
د. كويكوي كباديه، مدير قسم الموارد الحيوانية، وزارة الزراعة.
السيد دان هونيك، مساعد المستشار في الشؤون الإدارية، وزارة المالية.
د. كوان دينه، مساعد فني في وزارة الزراعة.
السيد مارتين وان نيوكوب، منسق برامج الزراعة والتنمية الريفية لإقليم إفريقيا في البنك الدولي.
السيد روجز لوبونجا، مهندس كبير في الري، البنك الإفريقي للتنمية.
السيدة ماريان كورزويل، اقتصادية زراعية، البنك الإفريقي للتنمية.
معالي براوني ج. ساموكاي، وزير الدفاع.
العقيد آرون، ت. جونسون، نائب رئيس أركان الجيش.
السيدة بياتريس مونا سيبه براون، المفتشة العامة للشرطة.
السيدة آساتو باه كينيث، نائبة المفتشة العامة للشرطة للشؤون الإدارية.
السيدة أبل جاديجبيكو وليامز، نائبة المفوض لشؤون التجنيس، مكتب الهجرة والتجنيس.
السيدة فاتوماتا م. شريف مساعدة الوزير المسؤولة عن إعادة التأهيل والتصحيح.
السيد هنري شو، نائب مدير وكالة الإدارة وإنفاذ القوانين ضد المخدرات.
السيد جوزيف ديريك، مدير مصلحة الإطفاء.
السيد ج. ألفونسو جاي، مفوض الجمارك والمكوس.
الدكتور . و. ت. جوينجيل، وزير الصحة والرعاية الاجتماعية.
د. جوزيف د. ز. كورتو، وزير التعليم.
السيدة و. ج. تشيرو، نائبة الوزير للشؤون الإدارية في وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية.
الدكتور م. ج. ي. بيوو، مساعد الوزير، خدمات العلاج في وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية.
السيد س. س. ويساه، مساعد الوزير، الإحصائيات الحيوية، وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية.
السيدة ب. آ. تولاي، مساعدة الوزير المسؤولة عن الرعاية الاجتماعية في وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية.

السيد م. و. أو. سيرليف، مدير وحدة تنسيق المساعدة الخارجية في وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية.

السيد م. ج. زارزار، نائب الوزير المسئول عن الشؤون الإدارية في وزارة التعليم.

د. ليفي ز. زانجاي، خبير استشاري من البنك الدولي في وزارة التعليم.

السيد آ. س. سيون، مدير فرع التغذية المدرسية في وزارة التعليم.

السيد فارويني موظف نظم معلومات إدارة التعليم في وزارة التعليم.

السيد آ. نايملي، مخطط التعليم في وزارة التعليم.

د. بن ألاق، أخصائي اليونيسيف في مجال بقاء الطفل.

السيدة سيفاني كيسيلي، أخصائية من اليونيسيف في مجال التحصين مكتب ليبيريا.